كيف صنفت مصر الخامس عالميا باستقبال تحويلات العاملين بالخارج عام ٢٠٢١ ؟

الأحد، ١٨ يونيو ٢٠٢٣



أظهرت بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، تطور تحويلات العاملين المصريين بالخارج خلال الفترة (٢٠١٦/ ٢٠١٧) - (٢٠٢١ / ٢٠٢١) طبقا لبيانات البنك المركزي المصري

وشهدت حجم تحویلات المصریین بالخارج تطورا ملحوظاً خلال آخر آ سنوات، حیث بلغت ۲۱.۸ ملیار دولار فی العام المالی (۲۰۱۱/۲۰۱۱) ثم واصلت الارتفاع حتی وصلت الی ۱۰.۹ ملیار دولار فی العام المالی وتشیر بیانات الجهاز إلی ترتیب مصر بین الدول الاکثر استقبالا للتحویلات المالیة، طبقاً لبیانات البنك الدولی لعام ۲۰۲۱ تحتل مصر المركز الخامس (۳۲ ملیار دولار) عالمیا من حیث حجم التحویلات المالیة المرسلة لها من الخارج بعد كل من الهند (۹۸ ملیار دولار)، والمكسیك (۶۰ ملیار دولار)، والصین (۳۰ ملیار دولار)، والفلبین (۳۷ ملیار دولار)، وجاءت باکستان فی المركز السادس به (۳۱ ملیار دولار).

اما بالنسبة إلى التحويلات المالية في سياق اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠، فإن اهداف التنمية المستدامة – الغاية (١٠ - ج) تستهدف خفض تكلفة تحويلات المهاجرين إلى أقل من ٣% لكل معاملة وإلغاء تكلفة قنوات التحويلات المالية التي تزيد عن ٥% بحلول عام ٢٠٣٠.

وطبقاً لبيانات البنك الدولي لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠٢١ لا تزال تكلفة ارسال ٢٠٣٠ دولار تزيد عن المستهدف في اهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ (٣%)؛ حيث بلغ المتوسط العام في الربع الرابع ٢٠٢١ (٣%) مقارنة بر٥٠٠) لنفس الربع للعام السابق ٢٠٢٠.

وتشير بيانات البنك الدولي الخاصة بأسعار التحويلات في جميع أنحاء العالم إلى أن إرسال التحويلات عبر الهاتف المحمول يعد وسيلة مهمة لخفض تكلفة إرسال الأموال، حيث إنها تقلل، بل تلغي الرسوم التي يفرضها الوسطاء مثل المؤسسات المالية، ويعد ذلك من بين العوامل الرئيسية لنمو التحويلات في عام ٢٠٢١ في ظل انتشار جائحة (كوفيد ١٩) لرغبة المهاجرون في مساعدة أسرهم خاصة في ظل اغلاق المؤسسات المالية اثناء الجائحة فكان اللجوء الى الارسال عبر الهاتف المحمول أيسر وأسهل، بل أيضا اقل تكلفة ؛حيث بلغ متوسط تكلفة الارسال ٣,٦٧ % (الربع الثاني تنفق عنوات الارسال.